خلال فترة طويلة ، وكان الاقدام على تطبيقه يقتضي انشاء صندوق عربي مشترك تغذيه البلدان المنتجة ذات الارصدة الكبيرة ويتم عن طريقه تقديم العون اللازم والقروض الضرورية للبلدان المنتجة التي لا تتوفر لديها أرصدة كافية . كما ان احد محاذير هذا الاجراء كانت بالطبع هي الحاق الضرر ببعض البلدان الصديقة والمحايدة نتيجة منع النفط عنها ووضع الدول الصديقة والمحايدة على نفس الصعيد مع الدول المعادية ، وهو أمر قد يبدو من غير المرغوب فيه من الناحية السياسية . ولذا فان احدى الصيغ الممكنة، ضمن هذا الاطار من التفكير ، ان يقطع النفط عن كافة الدول باستثناء الدول الصديقة التي يحددها المسؤولون على ضوء المصلحة العربية المشتركة ، مع مراعاة انه كلما زادت قائمة الاستثناءات من المنع كلما ضعفت فاعلية المنع وتهيأت الظروف للتلاعب . **يبدو من كل ما تقدم أن اجراء المنع ، بالطريقة التي طبق بها عام ١٩٦٧ ، كان محدود الفعالية ضعيف الآثار لم يؤد الهدف المطلوب منه . وينبغي أن لا نعود لنفس الاجراء في المستقبل دون استكمال شروط نجاحه . فاذا أريدت العودة اليه فانه ينبغي توسيع دائرته ليشمل أكبر قدر ممكن من البلدان واستمراره لاطول مدة ممكنة حتى يؤدي آثاره المتوخاة . كما انه ينبغي وضع الشركات الاجنبية تحت الحراسة ، كما فعلت الحكومة الجزائرية في أعقاب عدوان ١٩٦٧ ، بالنسبة للشركات الامريكية والبريطانية ، وذلك لضمان فعالية اجراء الحجب ولمنع الشركات من مواصلة قبض الارباح عن النفط الناتج والمصدر للبلدان التي لا تشملها المقاطعة ونقل هذه الارباح للبلدان التي تنتمي اليها .** ( كما ينبغي في نظرنا أن يكمل هذا الاجراء بمقاطعة اقتصادية للبلدان المعادية وبسحب الارصدة العربية منها وهي الارصدة التي مصدرها النفط العربي . حتى يحقق أقصى درجة من الفعالية وأكبر قدر من الضغوط . ولكن هذه مسألة خارجة عن نطاق هذا البحث ) .

واجراء منع النفط اذا أريد له ان يكون شاملا على النحو الذي بيناه أعلاه فانه يتطلب أن تقدم عليه جميع البلدان العربية المنتجة وان تقف كلها من ورائه صفا واحدا صلبا ، وهي أمور ليس من السهل تحقيقها في الوقت الحاضر ، كما ان هذا الاجراء سينتج عنه توقف الدخل الرئيسي وشبه الوحيد للبلدان المنتجة ويفرض على شعوب تلك البلدان تضحيات لا يمكن انكارها بل قد يؤدي الى تعطيل بعض برامج التنمية . ولكن تلك الصعوبات يجب أن لا تثنينا عن الدعوة لهذا الاجراء اذا اقتنعنا بجدواه ، وتلك التضحيات واجبة ومطلوبة اذا كانت هنالك نتائج ايجابية مضمونة من المتوقع تحقيقها لصالح القضية العربية . ولكن أحدا لا يستطيع أن يجزم بالنتائج الايجابية الخيرة التي يمكن ان يحققها هذا الاجراء . فمما لا شك فيه ان الحجب الشامل للنفط العربي سيخلق أزمة نفطية خطيرة لدى العالم الغربي، فماذا سيكون رد فعله في مواجهتها ؟ هل سيحمله ذلك على الخضوع لارادتنا والاستجابة المعقولة لحقوقنا المشروعة وتغيير مواقفه منا والضغط على زعيمة العالم الغربي ، الولايات المتحدة ، لتبديل مواقفها العدائية ؟ أم ان ذلك سيثير لديه على العكس موجة عنيفة من العداء ضدنا ويحمله على ممارسة كافة أنواع الضغوط علينا بما في ذلك امكانية القيام بأعمال عدوانية يائسة ضد العالم العربي، واستغلال نقاط الضعف في بلداننا المنتجة والثغرات في جبهتنا العربية لافشال قرار المنع وتفتيت الجبهة العربية كلما طالت فترة تنفيذ القرار وزادت اعباء التقشف المفروضة على حكومات وشعوب البلدان المنتجة ؟

ان تجارب الامة العربية الطويلة الفاشلة في محاولة اجراء الضغط على العالم الغربي ليقوم بتغيير مواقفه والضغط بدوره على امريكا واسرائيل لا تشجعنا على توقع نتائج ايجابية من هذا الضغط الذي ستحدثه الازمة النفطية ولا تدعونا للتفاؤل في أمل تغيير مواقف تلك الدول لصالحنا . وعلى سبيل المثال فان رد الفعل السلبي الذي تجلى لدى